في ذكرى 10 أعوام على «الجرف الصامد»

انطوان شلحت

في مثل هذه الأيام، قبل عشرة أعوام، شنّت إسرائيل حربًا على غزّة تحت مسمّى «عملية الجرف الصامد» استمرت نحو 50 يومًا (2014/8/26-2014/7/8)، وأعقبها، كما هي الحال المرافقة للحرب الحالية، جدلٌ حادّ فيما إذا كانت انتصرت أو خسرت. ووفقًا لسردية قيادة المؤسّسة الأمنية، تمثلت أهم إنجازات تلك الحرب، كما صاغها رئيس هيئة الأركان العامة للجيش، الجنرال بيني غانتس، في: تحطيم القوة الاستراتيجية الأساسية لحركة حماس؛ تدمير جميع الأنفاق الهجومية التي خطّطت هذه الحركة لاستخدامها لشنّ هجمات مسلحة؛ القضاء على الجزء الأكبر من منظومة إنتاج الصواريخ التي لدى فصائل المقاومة؛ صدّ محاولات التسلل من البحر والجو وأساسًا بواسطة طيارات من دون طيار. وهذا ما شدّد عليه أيضًا اللواء احتياط يعقوب عميدرور، مستشار الأمن القومي السابق لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو. وفعل ذلك في سياق سجال مع الذين يشعرون بالمرارة حيال نتائج الحرب التي انتهت بعد 50 يومًا من القتال من دون القضاء على «حماس». وأكد أن ليس لهذا الشعور ما يبرّره. وقال إن إسرائيل حرصت خلال هذه العملية على قول الحقيقة، أن هدف القتال، باستثناء تدمير الأنفاق، هو التوصل إلى تسوية قوامها «الهدوء مقابل الهدوء»! خلافًا لما قاله هذان المسؤولان العسكريان وسواهما ومسؤولون سياسيون كثيرون، الانطباع العام الذي بقي طاغيًا على أوساط واسعة في الجمهور الإسرائيلي العريض أن إسرائيل لم تحظ بفرصة انتصار أخرى في هذه الحرب، وهو شعور يتضاد مع ما حاولت قيادة المؤسّستين السياسية والأمنية أن ترّوجه، أن إسرائيل حققت أهداف المعركة كاملة. وفي حينه، كان ثمة أسباب كثيرة لنشوء هذه الفجوة الكبيرة بين ما ترّوجه المؤسّستان السياسية والأمنية والشعور العام المهيمن على الجمهور العريض. أستعيد ثلاثة أسباب تُعدّ رئيسية: الأول، عقب حرب 2006 في لبنان (باعتبارها من صنف المواجهات غير المتكافئة التي تواجه فيها دولة تنظيمًا لا ينتمي إلى دولة)، دأبت المؤسّسة العسكرية الإسرائيلية، وفي مقدمها رئيس هيئة الأركان العامة، جابي أشكنازي، على أن تؤكد أن على إسرائيل في أي مواجهة عسكرية مقبلة من هذا الطراز أن "تحقّق حسمًا جليًا في الميدان، على نحو لا يدع أي مجال لطرح السؤال بشأن هوية الطرف المنتصر». وقد أوجد هذا التوكيد توقّعات منطقية بأن أي معركة مقبلة كهذه لا بدّ من أن تنتهي من ناحية إسرائيل بحسم واضح غير قابل للتأويل. الثاني، لا شكّ في أن «الوعي بالانتصار» عادة ما يتكوّن، وبالذات لدى الرأي العام الواسع، في منأى عن الأهداف الرسمية للمعركة والتي تحدّدها المؤسّسة السياسية. ويستند هذا الوعي إلى موقف مستقل لدى الرأي العام نفسه بإزاء الأهداف التي يفترض أن تكون للمعركة. وبناءً على ذلك، يُصدر حكمه على امتحان النتيجة النهائية. وفي حينه، انعكس الانطباع العام أن إسرائيل لم تحظ بفرصة انتصار أخرى في غزّة على نحو كبير للغاية في وسائل الإعلام الإسرائيلية المتعدّدة. وفي الأساس، ترتّبًا على ثلاثة عوامل، ظلت النتيجة النهائية للمعركة مفتقرة إليها: أولًا، أن «حماس» لم ترفع «الراية البيضاء»، ولم تطلب، بصورة علنية، وقف إطلاق النار من دون قيد أو شرط. ثانيًا، لم تسفر الحرب عن التوصل إلى حلّ مُرضٍ، من ناحية إسرائيل، لعمليات تعاظم قوة فصائل المقاومة. الثالث، لم تؤدّ إلى تحسين ظروف إسرائيل الإقليمية والدولية.

السبب الثالث، ظلّ الشعور الذي تملّك الجمهور الإسرائيلي العريض أن الأهداف الرسمية للمعركة التي طرحتها المؤسسة السياسية (حدّدها عميدرور بتدمير الأنفاق والتوصل إلى تسوية قوامها «الهدوء مقابل الهدوء») لم تكن تعكس فعلًا الأهداف الحقيقية التي تطلعت إلى تحقيقها. ويبدو أن أسلوب التمسّك بهذه الأهداف الرسمية تغيّا أكثر شيء توفير غطاء للمؤسّسة السياسية في حال عدم تحقيق الأهداف الأوسع والأبعد مدى للحرب، والتي لم تتحقّق فعلًا.

عن مواطن بسيط بدرجة رئيس

عبد اللطيف السعدون

كان مؤهلا ليحكم «جمهورية فاضلة» كتلك التي أرادها أفلاطون «حكيمة شجاعة عفيفة عادلة، تتحقق لمواطنيها فيها حالة السعادة وضمان الأمن»، لكن قدره كان أن يحكم دولة العراق، وفي فترة استثنائية عصيبة، إثر رحيل رئيسها عبد السلام عارف في حادثة تراجيدية، ستظل موضع حديث الناس زمنًا طويلًا. هكذا قُدّر للضابط الكبير عبد الرحمن عارف أن يتصدّى لمهمّات أكبر منه، وهو يودع شقيقه الذي كان قد صنع مع رفيقه عبد الكريم قاسم قبل بضع سنين البداية لدولة جديدة سوف تتناوشها المشكلات، وتتجاذبها المتاعب لعقود من دون أن ترسو على قاعدة واضحة.

كانت عملية انتقال السلطة بين الشقيقين غير سلسة، إذ صادف في تلك اللحظة التاريخية الفاصلة أن شاغل موقع رئيس الوزراء عبد الرحمن البزّاز، وهو شخصية سياسية ذات تاريخ وخبرة ودراية، كان موضع رهان الجميع في أن يتولى السلطة، إلا أن العسكريين كانوا يتوجّسون منه ومن نواياه في إقامة حكم مدني ديمقراطي ينهي سيطرتهم المباشرة على القرار، ولذلك أحكموا أمرهم، وجاؤوا بعبد الرحمن عارف رئيس أركان الجيش الذي لم يكن ليفكّر في التصدّي لمهمّة كهذه، وعُرف بزهده في تسنم أي منصب، لكنه قبل التحدي في آخر المطاف عندما أدرك أن البلد يريد منه ذلك لتفادي ما قد يفضي إلى مخاطر، وادرك البزّاز، من جانبه، ذلك، ووضع يده بيد عارف، وسارا معا، عارف رئيسا للبلاد، والبزّاز رئيسا للوزراء، ومرت عملية انتقال السلطة بسلام.

حكم عبد الرحمن عارف 27 شهرا، في اليوم الأول لمباشرته عمله وقع على مرسومين جمهوريين، سيكون لهما وقع إيجابي على مسيرة البلاد، وعلى مسيرته الشخصية أيضا، عفا عن جميع السجناء السياسيين، واوقف ملاحقة الناشطين بمختلف توجهاتهم، وشكّل مجلسا رئاسيا استشاريا ضم رؤساء وزارات سابقين وشخصيات سياسية، كان بعضها محسوبا على المعارضة، وقد اعتبرت هاتان الخطوتان مقدمة للتوجه نحو بناء حياة سياسية طبيعية بعد سنوات من القمع والكبت والضغوط المختلفة التي عانى منها العراقيون. كانت الخطوة التالية العمل على إحلال السلام في شمال العراق، ووضع أسس لحلّ المشكلة الكردية على أساس إقرار الحقوق القومية، وضمن هذا الإطار، وجد عارف أنه لا بد من إجراء سريع يفكّ الإلغام التي كانت تسود العلاقة بين حكومة بغداد والحركة الكردية التي يقودها مصطفى البارزاني، وكان أن طار على رأس فريق من مساعديه إلى قرية كلاله القريبة من أربيل، حيث مقر إقامة البارزاني، وجرت بين الاثنين مباحثات افضت لاحقًا إلى الاعتراف بالحقوق القومية للأكراد، وإحلال السلام في المنطقة.

ومن القضية الكردية إلى مشكلة الحدود مع إيران التي كانت على الدوام بؤرة للتوتر الذي يصل أحيانا إلى مناوشات بالسلاح بين جنود البلدين، مرّة أخرى، فكر عبد الرحمن عارف أنه لا بد من خطوة صادمة توفر مناخا من الود يتولى السلطة، إلا أن العسكريين كانوا يتوجّسون منه ومن نواياه في إقامة حكم مدني ديمقراطي ينهي سيطرتهم المباشرة على القرار، ولذلك أحكموا أمرهم، وجاؤوا بعبد الرحمن عارف رئيس أركان الجيش الذي لم يكن ليفكّر في التصدّي لمهمّة كهذه، وعُرف بزهده في تسنم أي منصب، لكنه قبل التحدي في آخر المطاف عندما أدرك أن البلد يريد منه ذلك لتفادي ما قد يفضي إلى مخاطر، وادرك البزّاز، من جانبه، ذلك، ووضع يده بيد عارف، وسارا معا، عارف رئيسا للبلاد، والبزّاز رئيسا للوزراء، ومرت عملية انتقال السلطة بسلام.

حكم عبد الرحمن عارف 27 شهرا، في اليوم الأول لمباشرته عمله وقع على مرسومين جمهوريين، سيكون لهما وقع إيجابي على مسيرة البلاد، وعلى مسيرته الشخصية أيضا، عفا عن جميع السجناء السياسيين، واوقف ملاحقة الناشطين بمختلف توجهاتهم، وشكّل مجلسا رئاسيا استشاريا ضم رؤساء وزارات سابقين وشخصيات سياسية، كان بعضها محسوبا على المعارضة، وقد اعتبرت هاتان الخطوتان مقدمة

حتى لا ننسى معتقلي «حراك الريف»

علي انوزلا

أعاد العفو عن مجموعة من معتقلي الرأي في المغرب، من بينهم ثلاثة صحافيين بارزين، نهاية الشهر الماضي (يوليو/ تموز)، التذكير بقضية معتقلي ما يُعرف في المغرب بـ «حراك الريف»، نسبة إلى منطقة الشمال المغربي التي تُعرف جغرافيا بسلسلة «جبال الريف». ويتعلّق الأمر بقادة الحراك الشعبي الذي عرفته مدينة الحسيمة، عاصمة المنطقة، ما بين عامي 2016 و2017، إثر مقتل شاب بائع سمك فُرم داخل حاوية نفايات، لأنّه خرق قانون الحظر البيولوجي للصيد، ما أدّى إلى خروج احتجاجات شعبية للتنديد بالحادث، وسرعان ما تحوّلت إلى حراك شعبي، امتدّ ليشمل المنطقة كلها، واستمرّ عدة شهور يرفع مطالب اجتماعية في منطقة عانت من تهميش تاريخي منذ استقلال المغرب، وخوفاً من انتقال عدوى الحراك إلى باقي مناطق المغرب المنسية، وأمام تعاظم مدّه، لجأت السلطات في المغرب إلى المقاربة الأمنية لوضع حدٍّ له، اعتقاله، وحكي ما تعرّض له أمام هيئة المحكمة، بما في ذلك محاولة اغتصابه، كما تعرض للتشهير به داخل زنزانته، عندما نُشرت صورته شبه عارٍ في مخفر الشرطة، على مواقع متخصّصة في التشهير بالمعارضين السياسيين، مقرّبة من أجهزة المخابرات المغربية، وأمام المحكمة حوّل قاعتها إلى منبر للدفاع عن مطالب الحراك الاجتماعية، مكرّرا القسم الذي كان يختم به تجفاعته الجماهيرية بأنه لن يخون، ولن يبيع مطالب الجماهير، حتى لو دفع ثمن ذلك غالياً من حياته، وهو ما أثبته صمودُه كل هذه السنوات داخل السجن الذي حُكم عليه بالمكوث فيه 20 عاماً.

الرقم الثاني من بين القادة المعتقلين هو «دينامو» الحراك، نبيل أحمجيق، المحكوم عليه 20 سنة سجناً نافذاً، شاب في مقتبل العمر، كان يُعتبر مفكّر (ومنظّر) المجموعة التي قادت الحراك، ظل قليل الظهور في أثناء فترة التظاهرات، لكنه كان بمثابة العقل المدبّر تنظيمياً ولوجيستيكياً، وقد أعطى للحراك الذي اندلع تلقائياً بسبب حالة الغضب التي انتابت سكّان البلدة عقب الموت المفجع لبائع السمك، حمولةً فكرية وسياسية واجتماعية جسّدتها الشعارات التي كان ترفع خلاله، وحالة السلمية والتنظيم التي تميّزت بها مسيراته التي كانت تحرص على حماية الممتلكات العمومية، وضبط الأمن داخل صفوف المتظاهرين، واحترام حرمة النساء المتظاهرات من كل أنواع التحرّش أو الإيذاء، وتنتهي بتنظيف الشوارع وتزيينها. أما المعتقل محمد جلول، الذي يعتبر أقدم معتقلي «الربيع العربي» في المنطقة العربية، فقد اعتُقل عام 2012 في بلدته بني بوعياش التي تبعد بضع كيلومترات جنوب مدينة الحسيمة، معقل الحراك، ووُجّهت له تهمة التظاهر في الشارع العام، وحكم عليه بالسجن خمس سنوات نافذة. وعندما استنفد مدة محكوميته أطلق سراحه عام 2017، وصادف خروجه من السجن وجود «حراك الريف» الذي بلغ أوجه في النصف الأول من تلك السنة، فاستقبل جلول استقبال الأبطال من نشطاء الحراك، وتحوّل إلى أيقونة الشباب المتظاهر. وعندما بدأت الاعتقالات في صفوف قادة الحراك وناشطيه، كان جلول من أبرز من اعتقلوا، وأعيد إلى السجن، بعد شهرين على خروجه منه، وحكم عليه مع قادة الحراك، عام 2017، بعشر سنوات سجناً نافذاً، قضى منها إلى الآن سبع سنوات، ليكون أقدم معتقل سياسي من شباب الحراك، ومن معتقلي ثورات الربيع العربي، وقد فاق عدد السنين التي قضاها في السجن 12 سنة ونيف، متجاوزاً بذلك عدد السنوات التي قضاها ويقضيها المعتقلون السياسيون، في مصر، المسجونون منذ 2013 بعد الانقلاب العسكري على ثورة 25 يناير. من دون أن ننسى باقي المعتقلين الثلاثة، سمير أغيد المحكوم عليه 20 سنة سجناً نافذاً، ومحمد الحاكي وزكريا أظهشور المحكوم عليهما 15 سجناً نافذاً لكل منهما، ولكل واحد من هؤلاء قصته التي لا تقل إثارة ودراماتيكية عن قصص القادة الثلاثة الآخرين، إذ حوّلهم صمودهم البطولي داخل السجن إلى أبطال في نظر سكان منطقتهم. التذكير بهؤلاء المعتقلين ومعاناتهم داخل سجونهم لم يغب يوماً عن مواقع التواصل الاجتماعي في المغرب، لكن قرار العفو الذي استثناهم، وخصوصاً الأسباب وراء هذا الاستثناء، هو الذي جعل قضيتهم تعود بقوة إلى النقاش العام في المغرب، أولاً، لأنهم معتقلون سياسيون بامتياز، تبنّت ملفاتهم منظمات حقوقية مغربية ودولية، مشهود لها بالمصداقية، وصدرت لصالحهم مقرّرات أممية تعتبر اعتقالهم ومحاكمتهم وسجنهم أفعالاً تعسّفية، وتطالب بإطلاق سراهم فورا. ثانياً، لأنهم رفعوا مطالب اجتماعية بالدرجة الأولى، وأبانوا طوال فترات احتجاجهم ومحاكماتهم واعتقالهم عن وعي مدني وسياسي وحقوقي رفيع، جعل ناساً كثيرين تتعاطف معهم، وثالثاً، لأن لا شيء يبرّر اليوم استمرار اعتقالهم بعد أن أفرج عن معتقلي الرأي وعن الصحافيين الذين انتقدوا تعاطي الدولة مع قضية الحراك، واعتقلوا أصلاً، من بين أسباب أخرى، بسبب دفاعهم عن الحراك وقادته.

> صنعت أخطاء الدولة وأجهزتها ومؤسّساتها من شبان يافعين خرجوا إلى التظاهر للمطالبة بمستشفى وجامعة وفرص للشغل أبطالاً حقيقيين

وأخيراً، لأن التبرير غير المعلن عنه، لعدم إطلاق سراحهم، والذي يُعزى إلى شعبيّتهم، أدى إلى ارتفاع منسوب هذه الشعبية على مواقع التوصل، وبالتالي، المبرّر المفترض لإبقائهم في السجن كأن له مفعول عكسي، وكلما طال أمدهم وراء القضبان زادت شعبيتهم وزاد تعاطف الناس مع قضيتهم. لقد صنعت أخطاء الدولة وأجهزتها ومؤسّساتها من شبان يافعين خرجوا إلى التظاهر للمطالبة بمستشفى وجامعة وفرص للشغل أبطالاً حقيقيين، وحوّلتهم مظلوميتهم والأحكام القاسية التي لم تراع عنفوان شبابهم، والصمود الكبير الذي أبانوا عنه هم وعائلاتهم، رغم كل محاولات التشهير بهم وإذلالهم وتحطيمهم معنويا ومادّيا، كل هذه الأمور مجتمعة صنعت منهم أيقونات حقيقية، وكلما استمرّ اعتقالهم بمبرّرات واهية رفع من منسوب مظلوميتهم وزاد من شعبيّتهم، فإطلاق سراحهم اليوم قبل غدٍ أصبح ملحّا، بعيداً عن كل الحسابات السياسية والسياسوية الضيقة، تمليه اعتباراتٌ لا يفهمها سوى أصحاب المروءة والأخلاق العالية. أما من يتحلّون بأخلاق العبيد، ومن بينهم رجال دولة ومحسوبون على الصف الإسلامي، فضلاً عن جوقة من طبّالي السلطة ومرتزقيها، يبرّرون استمرار اعتقالهم حتى يستجدوا العفو، أو في انتظار أن ينزل مؤشّر شعبيتهم المغروسة في قلوب المتعاطفين معهم، فهؤلاء لا تهمّهم سوى مؤشّرات أرصدتهم عند السلطة ويسجنون بحمدها أينما ولت وجهها.

(كاتب وإعلامي مغربي)

عن راهن التعليم الجامعي في مصر

احمد طه

أظهرت نسب الحدود الدنيا التي أقرّتها وزارة التعليم العالي المصرية للقبول في الجامعات الخاصّة والأهليّة للعام الدراسي 2024 – 2025 تراجعاً ملحوظاً في نسب القبول في كليّات الجامعات الأهليّة والخاصّة على السواء، بعد تقسيمها إلى ثلاث مجموعات، بهدف توسيع قاعدة الطلّاب المقبولين في تلك الجامعات، والذين لم يتمكّنوا من الالتحاق بالكليّات نفسها في الجامعات الحكوميّة، وتقتصر فرص الالتحاق بالجامعات الأهليّة والخاصّة على القادرين على سداد رسوم كبيرة، تتفاوت بين جامعة وأخرى، تبلغ عشرات الآلاف من الجنيهات سنويّاً.

ظهرت الجامعات الخاصّة أوّل مرّة في مصر في العام 1996، وبدأت بثلاث جامعات، بيْد أنها ظلّت تتكاثر عاماً بعد آخر، حتى وصل عددها، أخيراً، إلى 32. أمّا الجامعات الأهليّة فهي نمط جديد لم يظهر في الفضاء التعليمي المصري إلا منذ بضع سنين فحسب، وبدأت بأربع، بيْد أنها تزايدت بسرعة عجيبة، ووصل عددها إلى 20. ووافت أن الحكومة أنفقت خلال السنوات الماضية 39 مليارا من الجنيهات، لإنشاء 12 جامعة أهليّة من أصل 20، بهدف اجتذاب الشريحة القادرة على الدراسة في الخارج من فئة أبناء «المحاسيب». بيْد أن المفارقة الطريفة أن الحكومة صبّت الاهتمام على الحجر، فبدل أن تستثمر في البشر، بمعنى أنها أنشأت مقرّات فخمة تكلّفت مئات المليارات، لكنها، في المقابل، نسيت أن تُعدّ كوادر أكاديميّة بصورة مناسبة، لشغل مواقع هيئات التدريس في الجامعات الأهليّة، فكانت النتيجة أن تلك الجامعات لجأت إلى الاستعانة بالكوادر الأكاديميّة في الجامعات الحكوميّة، التي تعاني أصلاً ما تفرضه الحكومة عليها من زيادةٍ سنويّة في أعداد الطلّاب المقبولين بها، بصورة تفوق طاقتها الاستيعابيّة، مع عجزٍ كبير في الكوادر الأكاديميّة من أعضاء هيئات التدريس، ما ينال، في نهاية المطاف، من جودة العمليّة التعليميّة في الجامعات الحكوميّة، ومن جودة مُنتجها من الخرّيجين. والمفارقة الأكثر طرافة أن الحكومة اكتشفت أن الميسورين من «المحاسيب» الذين يُلحقون أبناءهم بالجامعات الأهليّة، ذات المصروفات الباهظة مُستحقّون للدعم الحكومي، فقرّرت دعم مصروفات الدراسة لطلّاب الجامعات الأهليّة، وفقًا لما نشرته صحيفة الأهرام في 5 أغسطس/ آب 2022.

يأتي هذا بالتزامن مع توسّع الجامعات الحكوميّة، في تطبيق برامج تعليم جامعي ذات طبيعة خاصّة، عُرفت باسم «الساعات المُعتمدة»، وصل عددها أخيراً إلى 53 برنامجاً، تحوّل الدراسة فيها بالإنجليزيّة، في صالات مُكيّفة، ولا يمكن للطلّاب الالتحاق بتلك البرامج إلا بعد سداد رسوم باهظة، صرّح تضاهي مصروفات الالتحاق بالجامعات الخاصّة أو الأهليّة. وظهرت تلك البرامج تحت دعوى أنها ذات جودة تعليميّة أفضل، ولا تهدف إلى الربح، بيْد أن تلك البرامج أصبحت، بمرور الوقت، تهدف إلى الربح، وصارت منافساً للجامعات الخاصّة والأهليّة، بمحاولة اقتسام حصّة الطلّاب الميسورين، من ذوي القدرة الماليّة العالية التي تُمكّنهم من الالتحاق بها.

النقطة اللافتة أنه بالرغم من «رَسْملة» التعليم الجامعي، وتسليع الخدمات التعليميّة بهذه الصورة المنهجيّة التي من شأنها تعميق الفوارق بين الطبقات، بجعل التعليم الأفضل، وفقًا لما هو مُعلن، قاصراً على القادرين والميسورين من أبناء الأغنياء، مع تراجع فرص أبناء الفقراء الذين ربما يكونون من ذوي القدرات العلميّة الأعلى، على الرغم من هذا، لا توجد معايير واضحة لشروط القبول في الجامعات الخاصّة والأهليّة، كما لا توجد آليّات لرقابة جودة الخدمة التعليميّة التي تقدّمها، أو جودة مُنتجها من الخرّيجين.

سلّ الراحل رشدي سعيد مُصطلح «مصر الغاطسة» و«مصر الطافية»، في كتابه «الحقيقة والوهم في الواقع المصري» (كتاب الهلال، القاهرة، نوفمبر 1996)، عندما تعرّض للانسحاق الاجتماعي الكبير الذي ضرب المجتمع المصري، منذ السبعينيّات، بسبب التوزيع غير العادل للثروة، مع الضربات المتلاحقة للطبقة الوسطى التي طُلّت تتناقص مساحتها حينًا بعد آخر. تناول رشدي سعيد قضيّة التعليم في مصر، وما طرأ على المنظومة التعليميّة في العقود الماضية، بعدما صار هناك تعليم لأبناء «مصر الطافية»، يختلف تماماً عن تعليم أبناء «مصر الغاطسة»، فكتب: «رأت نُخَب الكتلة الطافية التي تشكّلت منذ السبعينيّات أن التعليم القائم لم يعد صالحاً لأبنائها فتركوه لحاله ينعى من بناه، وبنوا لأنفسهم مدارس خاصّة مستقلّة، وقاموا بالالتفاف حول شهاداته وسعوا للحصول على إجازات المدارس الأجنبيّة. وبهذه الأعمال، تكون النُخَب قد تبنّت فلسفة جديدة للتعليم، تختلف تماماً عن تلك التي وضع أسسها الآباء وعبّر عنها فارسها الأوّل طه حسين، وهي الفلسفة التي تشكّلت في أعقاب النهضة القوميّة التي جاءت مع ثورة سنة 1919». وأضاف حديثه عن أحوال التعليم الجامعي: «وقد انحدر الحال بالجامعات المصريّة، فلم يعد يبغي دخولها من الطلّاب إلا من لم يجد سبيلاً لدخول الجامعة الأميركيّة بالقاهرة، أو الالتحاق بجامعة أوروبيّة، أو أميركيّة، بل ذهب الحال بالنُخَب أن تخجل من إلحاق أبنائها بها، فسعت لتأسيس جامعات خاصّة بعيدة عنها». استكمل رشدي سعيد التفصيل في هذه النقطة: «وعلى الرغم من أن شيئاً لم يُنشر بعد، عن شكل الجامعات الخاصّة التي يُزمع تأسيسها في مصر، فإن القليل الذي عُرف عنها ينبئ، بكلّ وضوح، أن الذين ينوون إنشاء هذه الجامعات لا ينتمون إلى طبقة مُتسقة النشأة أو الميول أو المستوى الفكري... والجامعة التي تريد أن تُنشئها هي في تصوّرها ليست مكاناً جادًّا للبحث والتحصيل، بل هي أشبه بالنادي الخاص يجتمع فيه أبناؤها لكي يحصلوا منها على شهادة تؤهّلهم لارتقاء المناصب العالية، والحصول على الصفقات المجزية. فالنجاح هنا لا علاقة له بالقدرة على التحصيل، قدر ما له علاقة بنسب الطالب وقدرته على دفع المصاريف الباهظة. الجامعة في هذا التصوّر حقّ للأبناء يدخلونها من دون أن يحتاجوا أن يتجشّموا مشقّة الدخول في مسابقات الثانويّة العامة، وقواعد لجان التنسيق، ويخرجون منها بعد نُزهة لطيفة عبر سنوات الجامعة. أمّا مجموعة المُنتجين، فإنهم ينظرون إلى الجامعة نظرة أكثر ذكاءً، فهي أولاً مشروع يمكن أن يحقّق الربح، فما دام كثيرون من أبناء النُخَب في مصر والبلاد العربيّة يسافرون إلى خارج أوطانهم لتلقّي العلم في معاهد باهظة النفقة، فلماذا لا تُقام في مصر جامعة تجذب هؤلاء الطلّاب وأموالهم التي يُنفقونها في الخارج؟. وهي ثانياً مشروعٌ مطلوبٌ لإعداد أبنائهم، وأبناء الأذكياء من الفقراء، لإدارة أعمالهم بالطرق المُتقدّمة التي لا يُتيحها التعليم في الجامعات المصريّة، وللقيام بالأبحاث اللازمة لفتح آفاق جديدة للاستثمار الداخلي والتعاون الخارجي. وهي ثالثاً واجهة طيّبة للتجميل وجه النُخَب القبيح، فهي دليل اهتمامهم بالعلم والخير. ومن هنا اهتمامهم بالإعلام أن جامعتهم لم تكون مقصورة على الأغنياء، بل ستكون مفتوحة لأذكياء الفقراء». انتهى كلام رشدي سعيد الذي كتبه قبل نحو ثلاثة عقود، جرت فيها مياه كثيرة في نهر التعليم المصري، بيْد أن الواقع فاق كلّ ما تنبّأ به، بل تفوّق على أيّ خيال جامح، فمن المُحزن أن تعدّد الأنظمة التعليميّة في مصر يبدأ من مرحلة التعليم الأساسي، التي يوجد فيها من أربعة إلى خمسة أنواع، وصولاً إلى التعليم الجامعي الذي عرف تلك الآفة أخيراً، بل يوجد في الجامعة الحكوميّة الواحدة أكثر من نظام للدراسة، وبمدّ الخطّ على استقامته، سنُمسي أحوال الجامعات الحكوميّة بعد عقودين، مثلما آلت إليه أحوال المدارس الحكوميّة، وهو أمرٌ من الخطورة بمكان، يُنذر بعواقب مستقبليّة وخيمة، أبسط نتائجه تتجاوز تعميق الانقسامات الاجتماعيّة، والطبقيّة، والمعرفيّة، في مشهد لم يعرفه مطلقاً تاريخ مصر الحديث، ولا في أيّ من مراحله، حتى في العهد الملكي أو عصر الباشوات الذي يحلو لبعضهم أن يضرب به المثل في الفوارق الطبقيّة.

(كاتب مصري)

هديتان مفخّختان لفلسطين

ارنست خوري

بفارق ساعات، قتل سوريٌّ طالبُ لجوء، في ألمانيا ثلاثة أشخاص طعناً بالسكين وأصاب ثمانية آخرين مساء الجمعة في مدينة سولينغن، قبل أن يفجّر رجل يلتحف بعلم فلسطين سيارة تحتوي على أسطوانة غاز وأضرم حريقاً أمام كنيس لليهود صباح السبت في مدينة لا غراند موت. سارع تنظيم داعش إلى تبنّي الجريمة الألمانية في بيان احتفى باستهداف «تجمّع للمسيحيين انتقاماً للمسلمين في فلسطين وفي كل مكان». أما في الحادثة الفرنسية، فظلّ الرجل هارباً حتى كتابة هذه السطور، ولم يسقط قتلى بل بضع إصابات طفيفة.

هكذا وجدت فلسطين نفسها عنصراً مشتركاً في الحادثتين الألمانية والفرنسية. الكلام على مدى الضرر الذي تسبّبه هجمات من هذا النوع للحق الفلسطيني وللعرب والمسلمين والمهاجرين عموماً سيكون تكراراً مملاً. قبل أن تسبّب الضرر لهذا الحق، وقبل أن تقدّم خدمات جمة للرواية الإسرائيلية عن «همجية» من تحاربهم، فإنّ هذه جرائم عنصرية أي تبرير لها أو تسامح معها يقتطع من رصيد القضية الفلسطينية عند شعوب العالم بما يتطلب سنوات وجهود مضنية لتعويضه. ولنا أمثلة فلسطينياً عن خسارتنا حلفاء بالجملة بسبب خطف طائرات هنا وتنفيذ عمليات انتحارية ضد أهداف مدنية هناك. والقول في هذا السياق إنه كلما طالت الحرب على غزّة، وكلما توسّعت حروب إسرائيل في المنطقة، تضاعفت هذه الهجمات الإجرامية التي تنتمي إلى عائلتها واقعتا ألمانيا وفرنسا، فإنما هو كلام لا تبرير فيه، إنما تصويب على ما يتجاهله حكام كثر خصوصاً في العواصم الكبرى. يستطيعون إجبار بنيامين نتنياهو على وقف حروبه ولكنهم لا يفعلون. والهجمات الإجرامية تلك ليس اليهود والمسيحيون وحدهم ضحاياها، فإن كانت الأعمال المعادية لليهود تضاعفت ثلاث مرّات تقريباً في فرنسا في النصف الأول من 2024 مع تسجيل 887 واقعة (تتراوح بين خربشات على قبور وجرائم قتل)، مقابل 304 خلال الفترة نفسها من 2023، على خلفية حرب غزة بحسب وزارة الداخلية الفرنسية، فإنّ السلوكات المعادية للمسلمين زادت بدورها في البلد نفسه 30% بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، والإحصاء، لوزير الداخلية جيرالد دارمانان.

لم يعد العالم على موعد مع حروب دينية مصغرة أو واسعة النطاق وصدام حضارات، بل إنه يعيش ذروة هذه الحروب وهذا الصدام. لا يكاد فلاديمير بوتين يلقي خطاباً إلا ويضمّنه رموزاً دينية أرثوذكسية كثيرة ضد الغرب وعلمانيته ونمط عيشه وثقافته، من دون أن يجد حاجة إلى التصويب على كاثوليكية هذا الغرب وإنجيليّته والحاده، فالليبيب من الإشارة يفهم. أما احترامه المسلمين، فيُسأل عنه أهل الشيشان وسورية، وتثبته حقيقة أن روسيا من بين البلدان القليلة في العالم التي امتنعت عن استقبال لاجئين من الشرق الأوسط منذ انفجار موجة اللجوء الكبرى بما أنهم مسلمون. المسؤولون الإيرانيون بدورهم لا يوفرون مناسبة لشتم «خبث اليهود»، ليردّد حلفاء عرب كثر لهم شعارات «الموت لليهود» وفتاوي بأن صراعنا مع إسرائيل ديني أولاً. وما وجود مسؤولي الدولة العبرية الحاليين اليمينيين المتطرفين في الحكم إلا حرباً دينية مكتملة الأركان، نقرة على غوغل باسم داني دانون وإيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش وبنيامين نتنياهو تفيض باهازيج حرب دينية يتم التصفيق لها وقوفاً وجلوساً في نيويورك وواشنطن. وما الذي يعنيه غير رفع التوتر الديني إلى ذروته، إقرار قانون القومية في إسرائيل الذي يرسّخها «دولة قومية للشعب اليهودي»؟ وفي المقلب الآخر من العالم، في شرقه وجنوب شرقه، الحروب الدينية تقتل وتضطهد جماعات بالملايين من دون أن تثير حنقاً كبيراً، مثلما يحصل مع مسلمي الصين والهند.

ليس حلّ القضية الفلسطينية حلاً عادلاً وصفة سحرية لإنهاء الحروب الدينية وصدام الحضارات والثقافات والهويات في العالم، ولكنه مدخل مضمون النتائج لخفض منسوب هذه الحرب العالمية المتنقلة التي تجعل الحياة على هذا الكوكب، بالإضافة إلى عشرات الأسباب الأخرى، لا تُحتمل.

معركة أميركا... معركة العالم

مروان قبلان

تتركّز أنظار العالم خلال الأسابيع العشر المقبلة على المعركة الانتخابية في الولايات المتحدة، والتي ينظر إليها على نطاق واسع أنها واحدة من أكثر الانتخابات تنافسية وأهمية في التاريخ الأميركي، نظراً إلى ما يترتب عليها من تداعيات داخل أميركا وخارجها. لقد بات واضحاً أن الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي (1946-1989) كانت تحجُب وراءها حرباً لا تقل شراسة داخل أميركا نفسها، فما إن انتهت الأولى بسقوط الاتحاد السوفييتي وإعلان انتصار الرأسمالية، حتى أخذ الانقسام، الثقافي والسياسي، والفرز الاقتصادي والاجتماعي، يبرزان بقوة غير مألوفة في الولايات المتحدة، ابتداءً من السيطرة الكاسحة للجمهوريين على مجلسي النواب والشيوخ في الانتخابات النصفية لعام 1994 بعد طرحهم برنامج «العقد مع أميركا» (Contract with America) بقيادة الزعيم الجمهوري حينئذ، نيوت غينغريتش، وصولاً إلى حركة الشاي (Tea Party) التي تأسّست عام 2009 داخل الحزب الجمهوري، وجاءت ردّاً على انتخاب أول رئيس أميركي من أصول غير بيضاء (باراك أوباما) لتبلغ ذروتها اليوم مع حركة ماغا (Make America Great Again) بقيادة دونالد ترامب الذي تمكّن في مؤتمر الحزب الجمهوري أخيراً من حشد قوى اليمين الشعبوي والديني والقومي الأميركي لخوض معركة انتخابية فاصلة هذا الخريف في مواجهة قوى العسكر الليبرالي واليسار.

لم يعد الصراع في الولايات المتحدة اليوم انقساماً سياسياً حول برامج اقتصادية واجتماعية، كما كان الحال في القرن الأخير، بل صار صراعاً ثقافياً وقيمياً بالقدر نفسه، حيث لم تعد قيم مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان قضايا خارج النقاش العام عند الديمقراطيين والجمهوريين على السواء، ففي حين بات جزءٌ معتبرٌ من الجمهوريين يفضّل الرأسمالية على الديمقراطية، ويعتقد بوجود تراتبية عرقية وثقافية بين البشر (بمعنى أنهم ليسوا متساوين) يسعى الليبراليون، في المقابل، إلى فرض قيم اجتماعية غير مقبولة لدى المحافظين. بات هذا الانقسام يهدّد استقرار أميركا، ويحمل، في طيّاته، مخاطر عالية كبرى، حيث أخذت تيارات اليمينيين، الشعبوي والقومي، على مستوى العالم، كما المتطرّفون الليبراليون على المقلب الآخر، تعتبر أنها معنيّة بالدرجة نفسها بما يجري داخل الولايات المتحدة.

تاريخياً، كان اهتمام غير الأميركيين بالانتخابات الأميركية يدور حول الفروق في السياسة الخارجية بين الجمهوريين والديمقراطيين ومواقفهم من مختلف قضايا العالم. أما اليوم، وبسبب العولمة الثقافية، و«النزعات ما بعد الحداثوية»، والأثر العميق لوسائل التواصل الاجتماعي، فقد انسحب الاهتمام إلى قضايا داخلية أميركية لم تكن تحظى سابقاً باهتمام كبير خارج الولايات المتحدة. الصراع حول قضايا اجتماعية، مثل القيم الأسرية، والإجهاض، والمثلية، بات اليوم قضايا عالمية عابرة للأديان والحدود والثقافات، حيث بات مألوفاً أن تجد

عن أفول السلطة المضادّة في تونس

أنور الجمعاوي

تتأسّس السلطة السياسية الرسمية الحاكمة في الدولة الحديثة، في جانب ما، على فكرة الشرعية التي تستمدّها من منظومة دستورية أو قانونية تواضع عليها الناس في تنظيم مسألة الحكم، وتكتسب شعبيتها من التفاف الناس حولها، وقبولهم بإدارتها الشأن العام. وتحتكر السلطة وسائل الإكراه القانونية، والاستخدام الشرعي للقوة لتأمين السلم الاجتماعي. ويجري اختزال السلطة الرسمية في الأنظمة الشمولية في شخص الحاكم الفرد أو حزبه أو أسرته وحاشيته، ويتم غالبا توظيف السلطات، التشريعية، والتنفيذية، والقضائية لخدمة مصالحه وتصوّره المخصوص لمسألة الحكم.

وفي النظام الديمقراطي، تستمدّ السلطة الحاكمة شرعيّتها من صندوق الاقتراع، ومن أصوات الناخبين ومن احترامها القانون، والتداول السلمي على الحكم، ومن تسليمها باستقلالية السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. وتلعب السلطة المضادّة، ونعني بها القوى المدنية الحيّة، مثل الأحزاب ومنظّمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، دوراً مركزياً في ضبط حركة النظام الحاكم وتقييد نفوذه وفرض رقابة نقدية على سياساته. وتضطلع السلطة المدنية المضادّة بهذا الدور الحيوي في تمام الحرية والأمان في ظلّ نظام حكم ديمقراطي. كما تمارسه في كنف السرّية أو العلن، وفي تمام المكابدة والتحدّي في ظلّ الدولة الأحادية/ القامعة. والثابت تاريخيًا أنّ القوى المدنية المضادّة مكوّن حيوي في الاجتماع السياسي، يساهم بدرجات متفاوتة، من دولة إلى أخرى، ومن زمن سياسي إلى آخر، في التأثير على أصحاب القرار، والتعبير عن اعتراضات المواطنين على سياسات النظام السائد، بغية تأمين توازن، ولو نسبي، بين الطبقة الحاكمة وجمهور المحكومين بتلويناتهم المختلفة.

والناظر في سيرة الحكم الرئاسوي/ الشمولي في تونس بعد الاستقلال (1956)، يتبيّن أنّ القوى المدنية النشيطة بتشكيلاتها المختلفة، الحزبية، والحقوقية، والنقابية قد شكّلت سلطة مضادّة وازنة أحرجت النظام الحاكم، وكابدت في معارضة توجّهاته الأحادية، وسياساته القمعية، وكلّفها ذلك معاناة ألوان من التنكيل، والتعذيب، والإقصاء، والهرسلة. فتشكيلات معارضة مثل الحركة اليوسفية، وحركة آفاق، ومنظمة العامل التونسي، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين، وحركة الاتجاه الإسلامي، كانت تنظيمات أيديولوجية ضدّ السلطة، وضمّت فاعلين سياسيين ومتحزّبين نشطوا بجدّية في معارضة انفراد الحبيب بورقيبة بالحكم. كما أنّ أحزاباً مثل العمّال الشيوعي التونسي، وحركة النهضة، والحزب الديمقراطي التقدّمي، وحركة 18 أكتوبر (2005)، كانت فاعلة في نقض دكتاتورية زين العابدين بن علي. وفي السياق نفسه، ساهمت منظمات حقوقية ونقابية وازنة، مثل الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، وجمعية القضاة التونسيين والنقابة الوطنية للصحافيين التونسيين، والهيئة الوطنية للمحامين والاتحاد العام التونسي للشغل في تشكيل نواة مدنية صلبة ضدّ الدولة القامعة بعد الاستقلال. ورغم أنّ المشهد الإعلامي العمومي كان يهجس صباح مساء بمدح رئيس الجمهورية وحزبه، والعمل على تأبيد حكمه، فإنّ ذلك لم يمنع من ظهور منابر إعلامية مكتوبة مضادّة للسلطة الحاكمة، كانت تنشط في العلن حينا وفي السرّ أحيانا بسبب سطوة الحجب والصنصرة، ومن بينها صحف الرأي، والموقف، والفجر، والبديل، التي استقطبت أقلاماً جريئة، وكانت تحظى بمقروئية واسعة لجدّيتها في كشف انتهاكات الدولة الكليانية وسياساتها الشمولية. وكانت الأخطاء السياسية الكبرى لبورقيبة وبن علي متمثلة أساسا في مركزة كلٍّ منهما السلطة بيده، واختزاله الدولة في شخصه وحزبه، وتماديه في إنكار السلطة المضادّة، وعدم اعترافه بشرعية المعارضة وحتميتها، وانخراطه، بدل ذلك، في قمع قياداتها وأنصارها على السواء. وقد أدّى تراكم القمع إلى إنتاج وعي القمع، فكانت الثورة (2011).

> يمكن تفسير أفول السلطة المضادّة في تونس بعد 2021/07/25 بعدّة عوامل، منها استعادة سعيّد صورة النظام الرئاسي المطلق، وتشتت القوى المدنية وتنافيها
>
> أمسك قيس سعيّد بعد أحداث 2021/07/25 بزمام كلّ السلطات، وأصبح رئيساً مطلق الصلاحيات، وصاغ دستوراً جديداً على طريقته

مثّلت مرحلة الانتقال الديمقراطي (2011-2021)، فرصة تاريخية للفاعلين السياسيين لبناء تونس جديدة، وتأسيس جمهورية ديمقراطية مستدامة، وتنمية شاملة وحكم رشيد. لكنّهم لم يفعلوا، بل انخرطوا غالبا في معارك أيديولوجية قديمة، وأهدروا كثيرا من الوقت في الإقصاء والإقصاء المضادّ، وادّعاء امتلاك الحقيقة المطلقة بدل العمل على تحصين الثورة ومشروع الدمقرطة، وترسيخ القطيعة مع الاستبداد. صحيح أنّ عشرية ما بعد الثورة قد كرّست التعددية وثقافة الاختلاف، وحرّرت السلطة المضادّة من إسارها، فتكاثرت الأحزاب، والجمعيات، والنقابات، والمنابر الإعلامية، وتمّ تأمين الحريات العامّة والخاصّة بشكل غير مسبوق، وساهمت معظم القوى المدنية في مأسسة نواة الانتقال الديمقراطي، وصياغة دستور الثورة، وتنظيم انتخابات شفّافة بشكل دوري، وتأمين تداول سلمي على السلطة، وفرض رقابة على السلطة التنفيذية بلغت درجة الحكم لصالح مواطن في قضيّة رفعها ضدّ رئيس الجمهورية الراحل الباجي قايد السبسي، لكنّ الإشكال أنّ القطيعة الإبستيمولوجية والإجرائية مع ثقافة الاستبداد لم تتحقّق، وفلول النظام القديم ظلّت ممسكة بمفاصل الدولة، ولم يتمّ تعميم الوعي بحتمية الخيار الديمقراطي لبناء دولة تقدّمية، فظلّت التجربة الديمقراطية هشة، بلا رافعة اجتماعية واسعة في ظلّ تعثّر الانتقال الاقتصادي، وتخاذل طيف معتبر من السياسيين والنقابيين الذين لم يجعلوا من إقامة دولة ديمقراطية عتيدة أولويتهم بل جعلوا من الإطاحة بالإسلاميين من سدّة الحكم غايتهم الأولى. وفي هذا السياق، جرى إرباك عمل البرلمان (الحزب الدستوري الحر مثالا)، وتعطيل حركة الاقتصاد بالاحتجاجات العشوائية، وبدل فض النزاع على السلطة بحلول حوارية، تفاعلية، توافقية، طالبت أحزاب باعتماد حكومة الرئيس (حركة الشعب مثالا)، وأخرى بتدخّل الجيش، وتفعيل الفصل 80. وأدّى ذلك عمليا إلى قيام حركة 25 يوليو/ تموز (2021).

أمسك رئيس الجمهورية قيس سعيّد بعد أحداث 2021/07/25 حسب ملاحظين، بزمام كلّ السلطات، وأصبح رئيسا مطلق الصلاحيات، وصاغ دستوراً جديداً على طريقته، وحلّ البرلمان، وجلّ الهيئات المدنية الرقابية وفي مقدمتها المجلس الأعلى للقضاء، وجعل نظام الاقتراع على الأفراد لا على القائمات وهو ما أنتج مجلسا نيابيا مشتّتا، معطوبا، مواليا للرئيس، محدود الصلاحيات، ليس في مقدوره ترشيح رئيس الحكومة ولا المصادقة على تشكيلتها ولا إمكانية محاسبتها أو إطاحتها، فذلك كله من اختصاص رئيس الجمهورية الذي تزايد في عهده نفوذ السلطة التنفيذية تحت يافطة استعادة هيبة الدولة ومنع تشتت السلطة ومكافحة الفساد، وخوض «حرب تحرير جديدة ضدّ اللوبيات والمتآمرين على أمن الدولة»، وهي شعاراتٌ تجد قبولاً لدى عدد معتبر من الناس. في المقابل، تراجعت أدوار المؤسّستين التشريعية والتنفيذية اللتين أصبحتا تضطلعان بدور وظيفي لخدمة توجّهات المنظومة الحاكمة بحسب مراقبين. وتمّ ذلك كله في ظلّ بهتة جلّ القوى المدنية وتشتتها، وعجزها عن تشكيل تحالف قوي مضادّ للمنظومة الحاكمة، وارتهانها بدل ذلك لخلافات سياسوية، وخلفيات مصلحية شتّى. فبعض الأحزاب التي كانت تثير ضوضاء إعلامية كثيرة، خلال العشرية المنقضية، اختفت تماما من المشهد، وأخرى آثرت الوقوف على الربوة، وغيرها سلمت بالأمر الواقع. وإذا استثنينا جبهة الخلاص الوطني التي نجحت نسبيا، قبل اعتقال قياداتها، في تحريك الشارع الاحتجاجي، فإنّ جلّ أحزاب المعارضة لا تحظى بقاعدة شعبية واسعة، ولم تبلور أجندة تشاركية موحّدة للتعاطي مع مسار 2021/07/25، ومع استحقاقات سياسية مصيرية مثل الانتخابات الرئاسية 2024. كما أنّ الدكاكين النقابية التي تكاثرت في كلّ قطاع بعد الثورة، وأدمنت الاحتجاج، لأسباب شرعية أو عشوائية، قد لاذت بصمت مريب. والملاحظ أنّ الحراك الاحتجاجي لاتحاد الشغل قد آل إلى الضمور في ظلّ ما يعتري المركزية النقابية من خلافات داخلها بين مناصرين لقيس سعيّد ومعارضين له. وخفت النشاط الجمعوي عموما إلّا قليل. وذلك في ظلّ تزايد حملات دعائية محمومة، موجّهة، دأبت على شيطنة المنظمّات الحقوقية، وتخوينها، واتهامها بالعمالة، والولاء للأجنبي، على خلفية نقدها سياسات النظام الحاكم، خصوصا ما تعلّق بتراجع الحرّيات العامة والخاصة، وملف الهجرة غير النظامية.

أمّا إعلاميا، فجلّ الأبواق الإعلامية التي صدّعت رؤوسنا خلال عشرية الانتقال الديمقراطي بنقل مباشر لعراك بين سياسيين داخل البرلمان أو خارجه، وبنقد النظام الحاكم، ومحاكمة الناشطين على الهواء، والتشكيك في جدوى الثورة والتحزّب، والدمقرطة، جلّ تلك الأبواق تبخّرت فجأة أو قاطعت الحديث عن السياسة. وذلك راجعٌ إلى مدّ منظومة 2021/07/25 نفوذها على وسائل الإعلام العمومي، واحتوائها بعض الإعلاميين في الأقنية والصحف الخاصة، فيما جرى تكميم أفواه آخرين أو إيداعهم السجن بقوّة المرسوم عدد 54 الذي فرض قيودا صارمة على حرّية التعبير.

ويمكن تفسير أفول السلطة المضادّة بعد 2021/07/25 بعدّة عوامل، منها استعادة سعيّد صورة النظام الرئاسي المطلق، وتشتت القوى المدنية وتنافيها، وخوف كثيرين من أن يقعوا تحت طائلة قوانين ومراسيم زجرية في حال تناولوا قضايا الشأن العام بحرّية وجرأة، وكذا حنين بعضهم إلى نموذج الدولة المغلقة و«القائد/ المنقذ/ الراعي». يضاف إلى ذلك حرص آخرين على التضحية بمكسب الديمقراطية في سبيل بقاء الإسلاميين خارج دوائر الحكم.

ختاماً، تحتاج كلّ سلطة رشيدة إلى سلطة مدنية سلمية تعدّدية مضادّة، توازنها، وتعدّل خطواتها، وتنبّهها إلى مواضع الخطل والزلل، وتكون متنفّسا لغضب الناس. أمّا التضييق على القوى المدنية الحية، فقد يؤدّي إلى انفلات احتجاجي، عواقبه غير معلومة.

(أستاذ جامعي تونسي)

عن جريمة الطعن في المدينة الألمانية

سوسن جميل حسن

بحسب تقرير منشور في صحيفة بيلد الألمانية، أحصت الشرطة الاتحادية الألمانية 373 جريمة باستخدام سكاكين في محطّات القطارات الألمانية خلال النصف الأول من العام، مقابل إجمالي 639 جريمة من هذا النوع في العام الماضي 2023. ولم تعد هذه الجرائم، أو حوادث الطعن في الواقع، تقتصر على محطّات القطارات، بل تعدتها إلى فضاءات أخرى، جديدها أخيراً ما وقع مساء يوم الجمعة 23 أغسطس/ آب، في «مهرجان التنوع» في مدينة زولينغن الألمانية، في الذكرى الـ650 لتأسيسها، إذ هاجم رجل في فونهوف، وهو سوق في وسط المدينة، حيث أقيم مسرح لتقديم عروض موسيقية، مكان الاحتفال وطعن الحاضرين في رقابهم بالسكين، ما أدّى إلى مقتل ثلاثة أشخاص، امرأة ورجلين، وإصابة ثمانية بجروح. وقالت دوائر في الشرطة إن المنفذ طعن ضحاياه بالسكين في الرقبة. ولهذا السبب يصنف المحققون الجريمة بأنها هجوم إرهابي، ولم تعد مجرد عملية طعن عشوائي.

قبل أن تقدّم الشرطة أو التقارير الرسمية أي معلومات عن منفّذ العملية، الذي تبين لاحقاً أنه شاب سوري دخل ألمانيا في العام 2022 سلّم نفسه، ذكرت صحيفة بيلد على موقعها الإلكتروني، مباشرة بعد وقوع الهجوم، إن البجاني، «بحسب إفادات الشهود»، «رجل ذو مظهر عربي...». وهذا التصريح في صحيفة واسعة الانتشار كم سيشعل النزعات العنصرية ضدّ العرب والمسلمين، في لحظة كهذه، بالغة القسوة والعنف والإجرام؟ وفي وقت ترتفع فيه حدة الأصوات المناهضة للمهاجرين واللاجئين، وتتسع رقعة المؤيدين للأحزاب اليمينية في ألمانيا، وغيرها من دول أوروبية، ما أدّى إلى جعل هذه القضية في مقدّمة أولويات الحكومات، وأهم بنود البرامج الانتخابية، لكونها قضية رأي عام يتمسّك بها قسم كبير من الشعوب الأوروبية. أصبحت ظاهرة الهجوم والقتل بالسكين شائعة في ألمانيا وعموم أوروبا، وهي تزداد بكثافة لافتة، في وقت تقف فيه الحكومات مرتبكة وعاجزة عن اجتراح قوانين تحاصر هذه الظاهرة وتحدّ منها وتقلل من خطورتها على أمن المجتمع.

> من الضروري أن يكون للدول العربية والمسلمة دور فاعل في مكافحة ظاهرة حمل السكاكين، والتصدّي للدعاة الذين يستغلون عقول الشباب باسم الدين
>
> 373 جريمة باستخدام سكاكين في محطّات القطارات الألمانية خلال النصف الأول من العام، مقابل إجمالي 639 جريمة من هذا النوع في العام الماضي

في الوقت نفسه، تنقلب هذه العمليات وبالًا على القسم الأكبر من اللاجئين والمهاجرين، المتحدرين من الدول العربية والإسلامية، وبعض الدول الأفريقية، إذ لا يمكن إغماض العين عن ترسيخ مفهوم شمال العالم وجنوبه، وتوسعة الفجوة بينهما. كذلك لا يمكن فك الارتباط بين هذه العمليات الإرهابية وما يحصل في دول عربية وإسلامية عديدة، وفي الحرب الحالية في غزّة التي تخطّت كل القوانين والأعراف والقيم الإنسانية. ولا يمكن أيضاً النظر إليها على أساس أنها ظاهرة انبثقت من العدم، من دون تربة خصبة نمت فيها وتغذّت هذه الأفكار عقوداً، استثمرت في الشارع الإسلامي، ورسخت أفكاراً عقائدية تنهى عنها الشريعة الإسلامية الحق، مثالها الأكبر الحركات الإسلامية الأصولية، مثل القاعدة وداعش وجبهة النصرة، بل جرى دعمها والترويج لها على أنها شكل من أشكال الجهاد، فهناك تسجيل صوتي لأبي محمد العدناني، الناطق باسم «داعش»، في عام 2014، يدعو فيه المتعاطفين مع التنظيم إلى «القتل باستخدام أي سلاح متاح، حتى سكين المطبخ، من دون العودة إلى قيادة (داعش)»، كما بث التنظيم في ديسمبر/ كانون الأول 2016 مقطع فيديو شرح فيه طريقة استخدام السكاكين في القتل، والمواضع التي يجب تركيز الطعن فيها، وأفضل أنواع السكاكين ومواصفاتها.

هذا الخطاب، وهذا الأسلوب في الدعاية والإشهار، كم يفعل فعله في عقول الشباب الجامحين، معظمهم مقهور ومهزوم في حياته ومشروعه الحياتي، ولم يعد يرى ملاذاً لروحه غير الدين، فيتلقفه دعاة من هذا النوع؟ لو أجرينا إحصاء عن عدد الهجمات الإرهابية التي فجّر بها انتحاريون أنفسهم، ليحصدوا أكبر عدد من المدنيين، في الدول الأوروبية، أو أشخاص منفردون يحملون السكاكين، خلال العقدين الأخيرين، لوجدنا أرقاماً كبيرة، حصدت أرواحاً مدنية كثيرة في أرض ليست أرض «جهاد». ولو عدنا إلى الأرقام الإحصائية المذكورة في بداية المقالة عن هذه الجرائم في ألمانيا لوجدناها مروّعة، وهي تزداد باضطراد. لكن لماذا السكين؟

للسكاكين أنواع كثيرة، وهي من أهم أدوات المطبخ لدى الإنسان منذ آلاف السنين، ولقد جرى تطويرها والتفنّن بها تاريخيًا لدى غالبية الشعوب لأغراض متعدّدة، بل منها ما يتبدّل على المائدة بحسب الطعام المستهدف. لذلك نرى أن هناك سكين الشيف، وسكين الجزار، وسكين التقشير، وسكين نزع العظم، وسكين الفيليه، وسكاكين متعدّدة الاستعمالات، وغيرها، وهناك سكاكين تحمل صفات تختص بثقافة الشعوب، من حيث الشكل والنوعية وطريقة الصنع، فتصنف على هذا الأساس، كالسكاكين الصينية، والأوروبية، واليابانية، وغيرها. فهل يستطيع الإنسان العيش من دون السكين؟ بالطبع لا، إنما هذه السكين الضرورية للحياة تصبح أحيانًا من أبشع أدوات القتل وأمكرها. وفي استخدامها في القتل، فإن أهم صفة لها أن تكون حادة، غالبًا بنصل مدبب ينفذ بسهولة في الجسم المستهدف.

لا يمكن إغفال أهمية السكين سلاحاً في الثقافة العامة والموروث الشعبي لدى مجتمعاتنا، فغالباً ما ينفذ معظم ما تُدعى جرائم الشرف بالسكين، بالذبح، هذه الجرائم التي ازدهرت في العقد الأخير، حتى الجرائم الجنائية الأخرى تنفذ بالطعن، صار من المتاح أمام جمهور واسع الاطلاع على أخبار جرائم من هذا النوع، فمنصات التواصل الاجتماعي تتلقف الأخبار وتعرض صوراً وفيديوهات عنها مباشرة، قبل الإعلام التقليدي. وإذا تمعنّا في التعابير الشائعة لدى الغالبية من شعوبنا، فإننا نرى أن كلمة «الذبح» مستخدمة بكثافة، في التهديد والوعيد، وغالبًا ما يُقال في مغالاة في التعبير عن مفهوم العرض والعفة، عن النساء اللواتي يتهمن بالنشوز «والله بدبحها»، أو «والله لآدبحها»، وكلمة الذبح ترددت كثيرًا لفظًا وتطبيقًا في الحرب السورية، عندما كانت داعش تصور قطع الرؤوس وتبثها، كذلك في أغانيها «بالذبح جيناكم». وإذا أراد أحد ما أن يهدد آخر يقول له، أو يرسل إليه رسالة عن طريق الآخرين: «أذبحه من الوريد إلى الوريد».

هذه اللغة العنفية متأصلة في الثقافة السائدة لدى شعوبنا، ومن أجل تطبيقها كنوع من الرافعات القيمية، فإن حمل السكين يصبح ضرورة وأمرًا يرتبط بمفهوم «الرجولة»، فنرى أن كثيرين يحملون معهم أنواعًا معينة من السكاكين، خاصة تلك التي تطوى «المطواية»، وفي العراك الذي ينشب فجأة ويكبر ويتضخم بسرعة هائلة، نرى أن المتعاركين يشطبون بعضهم بعضًا بالسكاكين. أمام هذا الزخم المتزايد من حوادث الطعن في ألمانيا، تحتار الحكومة الحالية في القوانين التي عليها ابتداعها لمواجهة هذه الظاهرة، حتى أن وزيرة الداخلية اقترحت اقتراحًا لاقى كثيرًا من السخرية في البداية، لكنه على ما يبدو وضع على طاولة النقاش، وهو أن يحدد طول نصل السكين المسموح حملها بستة سنتيمترات، في الواقع هو اقتراح لا يغير أبدًا في المشكلة، إذ لا يمكن مراقبة كل الناس في بلد يقطن فيه أكثر من ثمانين مليون نسمة، كذلك فإن السكين هو سلاح الإرهاب السهل، خاصة أن من السهل التدرب عليه، كذلك هناك ألعاب إلكترونية تقوي هذه المهارات، فالمنفذ يقوم بضربات خاطفة ينفذها بشكل فردي ثم يلوذ بالفرار في غالب الأحيان.

هذه الظاهرة الخطرة والمرفوضة، يقوم بها شباب مسلمون في الغالبية العظمى من الحالات، من الضروري أن يكون للدول العربية والمسلمة دور فاعل في مكافحتها، ببتر جذورها قبل كل شيء، والتصدّي للدعاة الذين يستغلون عقول الشباب باسم الدين، في تفسير أعمى للنصوص وأحكام الشريعة والفقه. تجفيف منابع الإرهاب ضروري، وغرس الفكر القائم على الحوار والاحتجاج السلمي أمر ملحٌّ وهام، فمع ازدياد هذه الجرائم تزداد اضطرادًا كراهية المسلمين والعرب، بعدما حصدوا تعاطفاً كبيراً لدى الشعوب بسبب ما يجري في بلدانهم، وبعدما حصد أهل غزّة تعاطف شعوب الأرض قاطبة، هذه لحظة تاريخية يجب استثمارها بعيدًا من الأنظمة وسياساتها القائمة على المصالح المشتركة.

ما ذنب السكين إذا وقعت في يد شخص مغسول الدماغ، يشعر بظلم العالم له؟ إنه ليس السكين، بل من يروّجون هذه الثقافة العنفية باسم الشريعة والدين، بينما الدين منهم براء.

(روائية سورية في برلين)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads